بعد تكليفات الرئيس بتنميتها وتشجيعها:

المشروعات الصغيرة.. كيف تلعب دورها المأمول فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الخبراء يؤكدون: التمويل والتسويق أهم المشكلات

إلغاء قانون التراخيص القديمة لتسهيل إنشاء المشروعات الصغيرة

فى خطابه الأخير فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أكد الرئيس حسنى مبارك مجددا ضرورة دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل جديدة وطالب مجلس الشعب الحكومة بسرعة الانتهاء من اعداد قانون المشروعات الصغيرة تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب فى دورته الحالية.

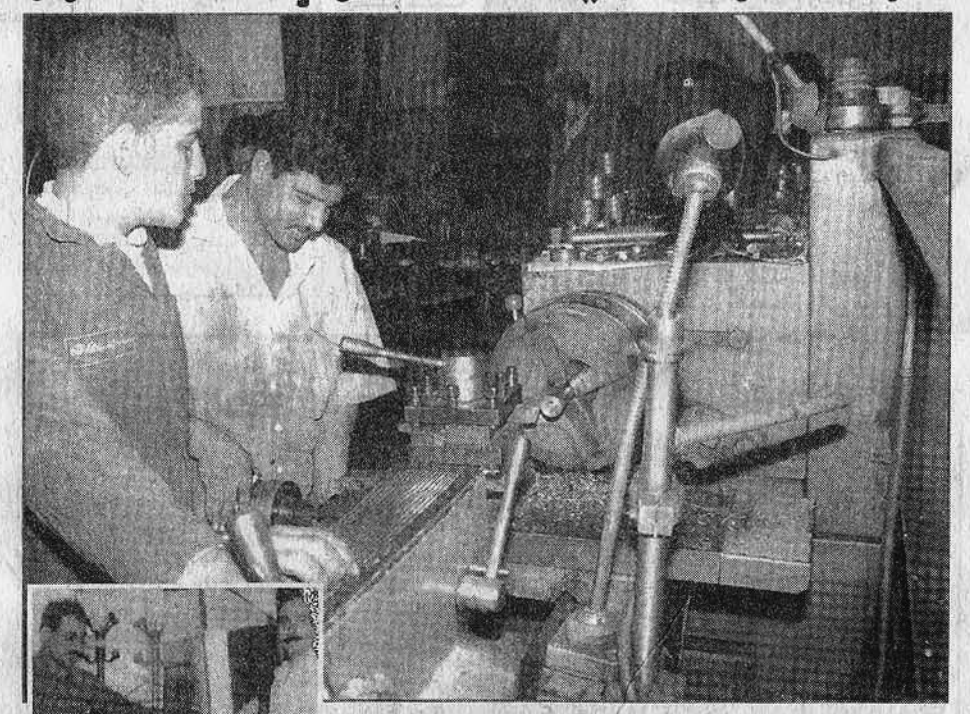

الصناعات الصغيرة تبحث عن تشريع خاص لتفعيل دورها فى التنمية

وقال الرئيس مبارك فى خطابه حرفيا: تحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يحتم علينا دعم تلك المشروعات القادرة على توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من الشباب تقدر بنحو ثلث القوة العاملة.

ومن هنا فإننى أطالب الحكومة بسرعة الانتهاء من اعداد قانون المشروعات الصغيرة تمهيدا لعرضه على المجلس فى دورته الحالية.

وهذا يعكس اهتمام الرئيس مبارك الكبير واقتناعه بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل جديدة.

ورغم ان مشكلات وحلول المشروعات الصغيرة معروفة وسبق لجهات عديدة مناقشتها وكذلك تم وضع مشروع قانون لتنميتها وتشريعها إلا أننا نطرح فى هذا التحقيق مجددا مشكلات المشروعات الصغيرة كما نستعرض بعض ملامح مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذى أسهم فى اعداده الاتحاد العام لجمعيات التنمية الاقتصادية برئاسة المهندس فؤاد ثابت وشارك فى الاعداد أيضا عدد من أعضاء مجلس الشعب.

ويؤكد الخبراء والمتخصصون أن مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنحصر فى ٣ عناصر وهى المشكلات التشريعية ومشكلات تمويلية والتسويق.

وقد أنشأ اتحاد الصناعات لجنة متخصصة حديثا للصناعات الصغيرة برئاسة الدكتور نادر رياض مما يعكس ايضا اهتمام منظمات رجال الأعمال بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس اللجنة الجديدة للصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات يشير إلى أهمية المشروعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية قائلا: انها تضمن توزيعا أفضل للثروة لسوق العمل والخدمات للثروة يمكن ان تؤدى الى تحويل القرى المصرية الى قرى منتجة كما أنها تقدم حلولا عملية لمشكلة البطالة.

ويؤكد الدكتور نادر رياض أنه اذا تم الربط بين المشروعات الصغيرة والصناعات الكبيرة بآلية محددة فى اطار تشريعى يمكن ان نحقق تكاملا بين المشروعات والأكبر ونحقق أيضا اكتفاء ذاتيا يقلل من فاتورة الواردات.

ويضيف: نحتاج الى اطار تشريعى ضمن توجه قومى يحدد الحوافز والمزايا التى يمكن ان تعظم دور المشروعات والصناعات الصغيرة ليس فقط فى محيط دائرتها ولكن فى دائرة الصناعات الكبيرة.

ويقول يمكن مثلا توجيه جزء من المشتريات الحكومية الى منتجات المشروعات الصغيرة بعد منحها ميزة سعرية، كما يجب ان يحدد الاطار التشريعى حزمة من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة فى التسويق والتحويل، وهناك تجارب ناجحة فى هذا المجال فى بعض الدول حيث أمكن للمشروعات الصغيرة الحصول على خامات ومدخلات الانتاج من بعض الجهات أو المصانع الكبيرة فى مقابل اعادة المنتج النهائى لتلك الجهات أو المصانع الكبيرة لتقوم هى بتسويقها أو استخدامها مع منح المشروع الصغير هامش ربح مقابل عملية التصنيع وبالتالى يمكن ان نحل أكبر مشكلتين تواجهان المشروعات الصغيرة وهما التمويل والتسويق.

فؤاد ثابت

فائقة الرفاعى

نادر رياض

تحقيق:

عبد الناصر عارف

ماهو المشروع الصغير؟

أما المهندس مجدى عبد الله شرارة خبير الصناعات الصغيرة فيشير الى أولى مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى يجب أن يحددها بدقة مشروع القانون الذى سيناقشه مجلس الشعب فى دورته الحالية وهى مشكلة التعريف فلا بد أن نحدد بوضوح من خلال تعريف مانع جامع ما هو المشروع الصغير وما هو المشروع المتوسط، لأنه بناء على هذا التعريف سيكون التعامل مع الجهات المانحة والجهات التمويلية المحلية، كما أن هذا التعريف المحدد هو الذى سيتيح منح التسهيلات والميزات للمشروع.

مطلوب تشريع يحدد تعريف المشروعات الصغيرة ويعفى منتجاتها من ضرائب المبيعات

ويضيف قائلا: تعريف المشروع الصغير والمتوسط مختلف عليه من دولة الى أخرى، وفى مصر هناك أكثر من ٨ جهات حكومية ووكالات تنموية تضع تعريفا خاصا بها للمشروعات الصغيرة، فوزارة الصناعة لها تعريف، وبنك التنمية الصناعى وهو من أهم المؤسسات التى تتعامل مع المشروعات الصغيرة ويقدم لها تسهيلات ائتمانية له تعريف آخر. بينما معهد التخطيط القومى وضع تعريفا للمشروع الصغير وهو الذى يستخدم عمالة عددها يبدأ من ١٠ إلى ٤٩ عاملا، وهناك دول تأخذ بعدد العمال مع رأس المال.

ويطالب المهندس مجدى شرارة بإضافة معايير أخرى لتعريف المشروع الصغير فى مصر مثل معيار التكنولوجيا المستخدمة وتكلفة فرصة العمل، ويقترح تعريفا مانعا جامعا للمشروع الصغير وهو المشروع الذى يستخدم عددا من العمالة تتراوح من ١٠ إلى ٢٥ عاملا وتستخدم معدات وآلات ذات تكنولوجيا مناسبة ولاتزيد تكلفتها الاستثمارية عن مليون جنيه ولايزيد عدد الشركاء فيه عن ٣ أشخاص، ويطالب أن يتبنى مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا التعريف لأنه يمزج بين رأس المال والعمل والتكنولوجيا يخرج بين رأس المال وعدد العمال والتكنولوجيا وتكلفة فرصة العمل فى تعريف المشروع الصغير.

ولكن المهندس فؤاد ثابت رئيس الاتحاد النوعى لجمعيات التنمية الاقتصادية يرى أن دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة يتطلب فعلا وضع تعريف محدد لها حتى يكون هناك فرق بينها وبين المشروعات الحرفية والمشروعات المتوسطة والكبيرة وبالتالى يمكن أن نشخص المشكلات ونضع الحلول المناسبة.

إلغاء القانون ٤٥٣ أولا:

المهندس أحمد الجنيدى خبير فى المشروعات الصغيرة وممثل مؤسسة فريد ريش ايبرت الألمانية فى مصر وهى من المؤسسات التى تهتم بتنمية المشروعات الصغيرة فى مصر يقول أن أهم مشكلة تواجه التوسع وتشجيع المشروعات الصغيرة هى: عملية الحصول على الترخيص الخاص بالمنشآت الصغيرة، لأن هذه العملية يحكمها قانون صدر منذ ٥٠ عاما وهو القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الترخيص للمحال التجارية والصناعية وهو قانون يضع كثيرا من الصعوبات والتعقيدات ولايمكن ان نشجع المشروع الصغيرة على العمل فى ظل هذا القانون، ولذا يطالب المهندس أحمد الجنيدى بإلغاء هذا القانون فورا ويقول يجب ان يكون الغاء القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ هو أول مادة فى مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، ويشير الى ان هناك قرارا الرئيس مجلس الوزراء حدد فترة الحصول على الترخيص للمشروع الصغير خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تقديم الطلب ولكن الجهات المختصة نادرا ماتنفذ هذا القرار، ولذا فيجب ان يتضمن التشريع الجديد تيسير الحصول على التراخيص للمشروعات الصغيرة.

تعديل المادة ١٨

وينبه المهندس عبد المعطى لطفى نائب رئيس الاتحاد النوعى لجمعيات التنمية الاقتصادية - والتى عقدت سلسلة من الندوات والمناقشات حول المشروعات الصغيرة ومشكلاتها - الى قضية تشريعية أخرى يجب ان يراعيها مشروع القانون الجيد وهى ضرورة الغاء المادة رقم ١٨ من قانون ضريبة المبيعات لأنها تخضع منتجات المشروعات الصغيرة والورش الضريبية المبيعات اذا زادت مبيعاتها على ٥٤ الف جنيه سنويا.

وفى هذا الصدد فإن لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب فى دورته الماضية كانت قد تقدمت بمشروع قانون لتعديل هذه المادة فى اطار مشروع قانون متكامل لتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة اعده خبراء من مختلف التخصصات، كما قال السيد ناجى عبد المنعم عضو مجلس الشعب.

مشكلات التمويل

الدكتورة فايقة الرفاعى وكيل محافظ البنك المركزى السابق وعضو مجلس الشعب أعدت دراسة متكاملة حول المشكلات التمويلية التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر والأسرية لأن هذه المشروعات لاتجد أى بنك أو مؤسسة تمولها رغم أن قروضها بسيطة.

ولكن المهندس عبد المعطى لطفى خبير منظمة العمل الدولية يطالب بتوسيع دائرة الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة، ويقول انه تم التوصل الى روشتة متكاملة لتشجيع المشروعات الصغيرة وازالة العقبات التشريعية والتسويقية التى تواجهها وتقضى هذه الروشتة اقامة المعارض المتخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ووضع خريطة تتضمن احتياجات الصناعات الكبيرة من منتجات الصناعات الصغيرة.

قال ايضا ان الاتحاد النوعى لجمعيات التنمية الاقتصادية أعد مشروع قانون لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو مشروع متكامل تم فيه الاتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة.

عدد العمال من ١٣ الى ٤٩ عاملا ورأس ا لمال أكثر من ١١٠ الاف جنيه الى ٢ مليون جنيه.

والمشروعات المتوسط عدد العمال من ٥٠ الى ٩٩ عاملا ورأس المال من ٢ مليون الى ١٠ ملايين جنيه.

هذه هى أهم المشكلات والحلول اللازمة لتنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة، وقد سبق مناقشتها كثيرا من جهات متعددة كذلك فإن هناك مشروعا قانونيا متكاملا يضع الاطار التشريعى والقانونى لتشجيع وتنمية هذه المشروعات، وكان من المفروض ان يناقش مشروعا القانون فى الدورة الماضية لمجلس الشعب، ولكن لم يتمكن المجلس من ذلك.

ولكن من المؤكد أن الدورة الحالية لمجلس الشعب ستناقش مشروع القانون، فقد أصدر الرئيس مبارك توجيهات للمجلس بذلك، ونأمل فى أن يشهد العام المقبل بداية جادة وحقيقية لتنمية المشروعات الصغيرة.